تحقق تركها او ظنه واما المشكوك فيا الشكوك في تركها وعدمه في الموانيجي
قضاؤها وكذا يتوقف الداخل وقاله النهي وجوبا في نهي الحرمة وندبا في وقت
الكراهة وما لو توهم والتحريم الحنابلة لا يجب بهما قضاء ولا يندب كما يرجح
بحث الخطاب ولا يبالي قد تقدم ان مقتضى الفرائض الموهوم كالمحقق
ما في الفرض الكامل الموهوم لا ما تقرر المتقدم في الفرض المحقق الخطاب
به وما هنا مم يحقق خطاب لا يجوز تاخيرها الا لعذر اي لحوائجه قاله
مج والمراد بحوائجه الحوائج الضرورية وهي ما يحصل فيها ما شق معه
من تلزمه نفقته ونحو ذلك اه في نحو الاكثر اي اعلا المذهب كما صرح به
تت وحاصله ان الواجب قد والطاقة ولا يتقيد بعدد كما يستفاد من المدونة
ومقابله ما قاله ابن رشد ليس وقته المستحب بحيث لو اخرها ولو
ساعة لفاتهم ان ذكرها امام نادي وامر بتعجيلها خوف موت عاجلة الموت
يجوز تاخيرها مقدار الركوع الخ قال مج ظاهر ان ذلك في التطويل لا
من ذلك والفهم انه لا يدخل التسبيح والتكبير والتحميد عقبها انه لا يطلب
التطويل الذي هو من هيئتها فاحرى اي ما كان خارجا عنها ولا ينبغي له
ان يشتغل عن القضاء بنحو ذلك وهذا انما يجري فيما اذا بقي عليه غيرها وإلا
فكما مر كلامه بنوع تفصيل قليل وانت بها سعر يقال الخ واذا اختلف
وقت الفوائت وقت القضاء بالصحة والمرض فانه يتبع وقت القضاء بالصحة
وانظر اذا فاتت في الصحة وكان وقت القضاء مريضا لا يتقيد الماجي النية
فقط او مع الكيفية بالطرق فهل يقضيها بالنية او النية والطرق او لا يقتضي
والظاهر الاول لاحتمال موته وان كذي هذا في الاداء فيكفي في القضاء الاولى
ثم جد ان يخرج من قضاء الصلاة التي تذكرها اي وبقي من البيرة الفوائت
خمس او اربع وما لو صلى حاضرة ثم تذكر فوائت كثيرة وهي ست
او خمس فان الحاضرة تقدم وجوبا كما مر ذكرها فكما يتاتى لعادة الحاضرة بعد
قضائها التي كانت فعلتها الخ فعادته ان كان ناقصة وخرجها محدودة وهو
فعلها وقوله لا ينتفي ذلك لجواز كونها تامة والصبي اعاد ما ثبت وحصل

وقوله

وقوله اي اعاد الحاضرة الخ تنبيس قوله ثم اعاد الخ الا انه مرتبط بقوله بدها
اي بعد ان يقضي المنسية لما افاده ذلك بقوله او كلام اعاد الخ كما قدر بل معنى كلام
الهم ان تلك الصلاة التي صلاها الحاضرة بعدها اي بعد فوات وقتها اي المنسية،
على المتم ومقابله الاختياري ويعيد الصبح واذا كان هذا العيد اماما
فنبي اعادة مأمومه صلاته خلاف الذي رجع اليه مالك وقال ابن القاسم لا اعادة
وهو الراجح كما قرر بعض شيوخنا وذلك اي القضاء عن المشقة مع شقم
اي الضروري اي ما لا بد منه ايمن حوائجه دنياه من نفقة عياله وضاع ولا
المغل او يوبخ المغل ويلحق بذلك درس العلم الواجب عليه والتعريض لشراء
المتوب بداجن الخ وجوبا ويدخل في الغايبة اليسيرة ما اذا كان عليه الظهر
والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق من الوقت الا ما يسع الاخيرة فيجب تقديم
الاولى فاذا خالف وقدم الحاضرة صحت مع الاثم في العمد دون النسيان والجاهل
هنا اعادة في خروج الوقت ظاهر المدونة عند سند اي وهو ضعيف
فنبي الظهرين الخ وسكت عن الصبح وحكمه انه يعيد للطلوع وحاصل ذلك
انه يعيد وفي وقت الضرورة اي المدرك فيه ركعة بسجدتيها فاكثر
هو المتم ومقابله للبدر وهب انه يعيد ابدا الحاضرة فليصلها اذا ذكرها
لحديث من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها الخ وقوله نذلك وقتها
اي من الحديث كما فاما يتبادر من المتم اقول لا يخفى ضعف الاستدلال
بذلك الحديث لانه حديث عام في البيرة والكثيرة استدل به ايمة المذهب
على ان المغايبة تقضي في كل وقت حتى عند طلوع الشمس وغروبها خلافا
لابي حنيفة القايل لا يقضي الفوايت بعد العصر والصبح حتى تغرب
الشمس او تطلع فتدبر وبدا بالحاضرة في فوات وقته قال تت والتقديم
هنا واجب غير شرط في المتم وقيل مستحب وقال ابن يونس قليل حسن
صحة يفظه المذكور هنا ومذهب ابن القاسم يبدا بالحاضرة ع
ضاق الخ ذلك وجوبا عند ضيق الوقت وندبا عند اتساعه والمعتمد مذهب
ابن القاسم وقد ذكر الخ حاصله انه ذكر بيلي الفوايت يتمادى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)